9 جهات حكومية تابعة لـ «المالية» لديها 563 وظيفة شاغرة منذ سنوات.. رغم الإعلان عنها

وظائف حكومية شاغرة.. و«العلّة» ضعف الرواتب!

■ 180 شاغراً وظيفياً لدى «التأمينات» و55 لدى «الشراكة».. والسبب الرئيسي لعدم «تكويتها» انخفاض الراتب

■ «المركزي» سجل أعلى نسبة تكويت في تاريخه بـ 91,7٪.. وتخفيض أعداد الموظفين الوافدين لـ 2,7٪

■ «المالية» أنهت خدمات 3 وافدين بوظائف خدمية ودعم إداري.. ولم تستطع «تكويتها» لعزوف المواطنين

■ «الجمارك» رفعت شعار «لا توجد لدينا شواغر».. و«هيئة الاستثمار» تنتقي موظفيها ذوي الخبرة والكفاءة

■ 95٪ من القوى العاملة بالإمارات أجانب.. وتقييد توظيف الوافدين لا يتفق مع رؤية النمو والتنويع

أحمد مغربي

كشفت بيانات حصلت «الأنباء» على نسخة منها، عن ان 9 جهات حكومية تابعة لوزارة المالية يوجد لديها 563 شاغرا وظيفيا حاليا، فيما قامت تلك الجهات بتوظيف نحو 184 مواطنا منذ صدور قرار الخدمة المدنية رقم 11 لسنة 2017، مقابل تسريح 87 وافدا من العمل خلال تلك الفترة وطرح تلك الوظائف أمام المواطنين.

وأشارت البيانات الى اعتراف العديد من الجهات الحكومية بصعوبة تعيين المواطنين في الوظائف الشاغرة، نظرا لعزوفهم عنها بسبب انخفاض الرواتب أو عدم ملاءمتها لهم، إلا ان الجهات الحكومية لن تتوانى في رفع معدلات التكويت لديها والعمل على تسريح أكبر عدد من الوافدين، فيها تطبيقا لتعليمات مجلس الوزراء وديوان الخدمة المدنية في ذلك.

وبررت تلك الجهات ارتفاع عدد الشواغر الوظيفية فيها منذ سنوات، الى انخفاض الراتب الشهري المقرر وفق اللائحة الداخلية لشؤون الموظفين، مما أدى إلى عزوف الكوادر عن الالتحاق بالعمل لديها، رغم كشف تلك الجهات عن إعلانات توظيف بلغت أكثر من 34 إعلان توظيف في فترة تقل عن عام، مثل المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية التي يوجد بها 180 شاغرا وظيفيا.

معدلات تكويت عالية

وفي المقابل، نجد ان هناك جهات سجلت أعلى معدلات تكويت، مثل بنك الكويت المركزي الذي نجح في تسجيل أعلى نسبة تكويت في تاريخه لتبلغ 91,7٪، ونجح في تخفيض عدد الموظفين الوافدين لديه الى نسبة تنخفض الى ما دون 2,7٪، كما نجح في توظيف نحو 97 مواطنا خلال السنة المالية الحالية، وذلك من الوظائف المرحلة من الميزانية السابقة.

وكشفت البيانات عن ان وزارة المالية تلتزم بتطبيق سياسة الإحلال طبقا للخطة المركزية لديوان الخدمة المدنية، حيث قامت الوزارة بإنهاء خدمات موظفين من مجموعة وظائف الخدمات، وإنهاء خدمة موظف من مجموعة وظائف الدعم الإداري، وتوقيع 10 إنذارات لموظفين غير كويتيين لاستكمال إجراءات نهاية خدمتهم. وقالت المالية انه لم يتم شغل تلك الوظائف من قبل العمالة الكويتية لعزوف الكويتيين عن العمل في تلك الوظائف.

هيئة مشروعات الشراكة

أما هيئة مشروعات الشراكة بين القطاعين العام والخاص فقالت انه لا توجد وظائف حلت العمالة الكويتية فيها محل العمالة الوافدة، حيث يبلغ عدد الموظفين الكويتيين بالهيئة 72 موظفا بينما يبلغ عدد الموظفين غير الكويتيين المعينين بالهيئة 5 موظفين.

وقالت هيئة الشراكة انه يوجد 55 وظيفة شاغرة، حيث يبلغ عد الشواغر على الدرجة العاشرة نحو 15 وظيفة، و20 وظيفة على الدرجة 12، و8 وظائف على الدرجة 11.

وقالت الهيئة في ردها حول الأسباب التي أدت إلى عدم شغل الوظائف الشاغرة لديها إن تدني الراتب الشهري المقرر وفق اللائحة الداخلية لشؤون الموظفين، أدى الى عزوف الكوادر الكويتية عن الالتحاق بالعمل لدى الهيئة، بالإضافة الى تقدم 16 موظفا من العاملين لدى الهيئة بالاستقالة منذ عام 2016، مما أدى الى ارتفاع الشواغر الوظيفية لدى الهيئة.

الإدارة العامة للجمارك

أشارت الإدارة العامة للجمارك إلى ان عدد الوظائف التي حلت العمالة الكويتية فيها محل العمالة الوافدة بلغ 5 وظائف، مشيرة الى انه لا توجد شواغر وظيفية لديها ولا اي شواغر مرحلة من سنوات.

أما الهيئة العامة للاستثمار، فقالت انه صدر قرار مجلس الخدمة المدنية رقم 11 لسنة 2017 بشأن قواعد وإجراءات تكويت الوظائف الحكومية، حيث تم إيقاف تعيين غير الكويتيين لدى الهيئة، فيما يبلغ عدد الشواغر الوظيفية في السنة المالية 2020/2019 نحو 12 وظيفة من مختلف الوظائف في الهيئة، علما انه جار تعيين الكويتيين في الوظائف المعلن عنها.

وحول الأسباب التي حالت دون توظيف الكويتيين في تلك الوظائف الشاغرة، قالت «هيئة الاستثمار» ان الهيئة تحرص على اختيار الموظفين الذين يتمتعون بالخبرة والكفاءة والمهارات اللازمة لشغل تلك الوظائف الشاغرة والمستوفين لشروط وضوابط ومتطلبات شغلها.

وحدة التحريات المالية

قالت وحدة التحريات المالية الكويتية إنه نظرا الى طبيعة المجال التخصصي لعمل وحدة التحريات المالية الكويتية وما يتطلب من وضع نظام مؤسسي على نحو مستدام يكفل للوحدة النمو والتطور المهني السليم، الأمر الذي تطلب منه دعم الوحدة ببعض العناصر من الخبرات غير الوطنية من ذوى الخبرات المتنوعة او التي كانت تعمل لدى جهات ومنظمات متخصصة.

وذكرت ان الوحدة حرصت على استقطاب وتوطين العنصر الوطني في الوحدة من خلال إعلانات عن شغل الوظائف الجديدة، وذلك حرصا منها على تكويت الوحدة وتأسيس كوادر وطنية وتدريبها لتحل محل العمالة الوافدة.

وبدأت الوحدة من خلال رؤيتها نحو تكويت وتوطين العنصر الوطني بتطبيق سياسة الإحلال، بإنهاء خدمات عدد من الموظفين الوافدين شاغلي المجموعات الوظيفية المختلفة وقد تم تكويت الإدارات الفنية لديها وهي إدارة التحليل المالي وإدارة الشؤون القانونية بنسبة 100٪.

وقالت ان عدد الوظائف الشاغرة لديها يبلغ 9 وظائف من مستويات رئيس قسم ومراقب في مختلف الإدارات من مكتب الرئيس والتحليل المالي والشؤون القانونية.

إلى ذلك، قالت إدارة نزع الملكية للمنفعة العامة بأنه يوجد لديها 9 موظفين بنهاية يناير 2020، حيث تسعى الإدارة الى تطبيق سياسة الإحلال والتوطين لهذه الوظائف.

وقالت انه تم شغل عدد 5 وظيفة إشرافيه خلال 2019 وجار اتخاذ اللازم بشأن عدد 2 وظيفة إشرافية أخرى، علما انه لا توجد اي وظائف إشرافيه شاغرة مرحلة من سنوات سابقة.

بنك الكويت المركزي

ذكرت البيانات ان بنك الكويت المركزي تمكن من إحلال 25 وظيفة يشغلها غير كويتيين في المجموعات الوظيفية في البنك وفق النسب المستهدفة، وقد وصل عدد الموظفين الكويتي في البنك كما في 30 يناير 2020 ما نسبته 91,7٪ من إجمالي عدد الموظفين وذلك لأول مرة في تاريخ بنك الكويت المركزي.

وذكرت ان عدد الشواغر الوظيفية في بنك الكويت المركزي يبلغ 27 وظيفة، وهو عدد صغير جدا، ويشكل ما نسبته 2,7٪ من إجمالي عدد العاملين، علما بانه لا يتم تعيين الكويتيين إلا من خلال الإعلان، حيث يقوم بنك الكويت المركزي بنشر إعلانات التوظيف وفق قرار مجلس الخدمة المدنية.

وذكر «المركزي» انه قام بتوظيف 97 مواطنا خلال السنة المالية الحالية بموجب الإعلان رقم 2019/1 منها 37 وظيفة لحديثي التخرج و60 وظيفة لذوى الخبرة العملية.

وأشار الى ان عدد الشواغر الوظيفية المرحلة الى ميزانية 2020/2019 نحو 84 وظيفة وقد تم الإعلان عن التوظيف في السنة المالية الحالية ونتج عنه شغل 97 وظيفة للكويتيين.

ولفت الى انه يحرص على استقطاب المتميزين من الكوادر الوطنية لشغل الوظائف الشاغرة لديه في ضوء أعباء العمل المتزايدة في البنك ودوره كمؤسسة رقابية مهمة وحساسة ذات طبيعة خاصة في القطاع المصرفي والمالي المحلي مع الأخذ بعين الاعتبار طبيعة مهام وظائف البنك وما تطلبه من إمكانات فنية ومهارات عملية وقدرات عالية.

وقال انه يحرص على دعم كادره الإداري بصورة متواصلة للتعويض عن اي نقص نتيجة الدورة الطبيعة للعاملين فيما يعرف بحركة دوران العاملين من خلال استقطاب الكوادر المتميزة وكذلك بالسعي للاحتفاظ بها والعمل على تنمية وتطوير قدرات ومهارات الموارد البشرية من مختلف المستويات والإدارية العاملة لديه من خلال التدريب ويولي ذلك أهمية بالغة ضمن استراتيجية تطوير أداء البنك ومواكبة التغييرات والمستجدات في أنشطته ومهامه.

إلى ذلك، قال جهاز المراقبين الماليين ان عدد الشواغر الوظيفية الإدارية غير الفنية في الجهاز تبلغ 140 شاغرا ونحو 83 وظيفة شاغرة للوظائف الفنية الرقابية.

مؤسسة التأمينات

ذكرت المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية بأن عدد الموظفين غير الكويتيين الذين طبقت عليهم سياسة الإحلال منذ صدور قرار ديوان الخدمة المدنية رقم 11 لسنة 2017 بشأن قواعد وإجراءات تكويت الوظائف الحكومية حتى الآن بلغ 40 موظفا وتم تعيين 77 موظفا من الكويتيين في المجموعات الوظيفية نفسها خلال ذات الفترة، وقالت ان عدد الموظفين غير الكويتيين بها يمثل نسبة 5,2٪ من إجمالي عدد موظفيها.

وحول الوظائف الشاغرة في التأمينات الاجتماعية أظهرت البيانات بانها بلغت 180 وظيفة وقد بلغ الشواغر المرحلة من السنة المالية 2018/2017 نحو 56 وظيفة وبلغ عدد الوظائف المرحلة من السنة المالية 2019/2018 نحو 11 وظيفة ويرجع سبب عدم شغل تلك الوظائف الى عزوف المرشحين وعدم الرغبة في الالتحاق بالعمل لدى المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية بسبب ضعف جدول الرواتب الحالي على الرغم من إدراج إعلانات التوظيف والتي بلغت 34 إعلانا.

جدول يوضح الوظائف التي تم إحلالها للكويتيين محل الوافدين منذ صدور قرار رقم 11 لسنة 2017

الجهة	وظائف تم إحلالها محل الوافدين	توظيف كويتيين	وظائف شاغرة
وزارة المالية	13	–	–
هيئة مشروعات الشراكة	–	–	55
الهيئة العامة للاستثمار	–	–	12
الإدارة العامة للجمارك	–	5	–
وحدة التحريات المالية	–	–	9
إدارة نزع الملكية	9	5	–
بنك الكويت المركزي	25	97	84
جهاز المراقبين الماليين	–	–	223
مؤسسة التأمينات الاجتماعية	40	77	180
الإجمالي	87	184	563

تدهورت الظروف المعيشية لكثير من العمالة الوافدة.. وغالبيتهم لن يعثروا على فرصة عمل قبل مضي سنوات

«بلومبيرغ»: «كورونا» جاء «مدمراً» للعمالة الأجنبية في الخليج والعالم!

■ الأزمة خفضت تحويلات الوافدين بدول الخليج.. تحويلات الفلبينيين من الكويت تراجعت 39٪

■ انخفاض متوقع للتحويلات إلى بنغلاديش وباكستان والهند ونيبال خلال مايو الماضي من دول الخليج

محمود عيسى

في مقابلة مع الخبير الاقتصادي بالبنك الدولي ديليب راثا حول فقدان الوظائف وقيود السفر التي تؤثر على المهاجرين في جميع أنحاء العالم نتيجة وباء كورونا، ذكرت وكالة بلومبيرغ الاخبارية أن المهاجرين بجميع أنحاء العالم اصبحوا عالقين وقد تقطعت بهم السبل، بسبب حظر السفر وعدم اليقين بشأن المستقبل.

وربما لا يريدون العودة إلى بلدانهم لأن تكلفة الهجرة ذاتها غالبا ما تستنزف الرواتب التي يحصلون عليها خلال سنتين إلى ثلاث سنوات من الرواتب التي يكسبونها.

وبالنسبة لدول الخليج، حيث كانت الحكومات تتحدث حتى قبل تفشي الوباء عن تقليل اعتمادها على العمال الأجانب، وأصبحت التقارير تتحدث عن تسريح العمالة الوافدة وخاصة ذوي الياقات البيضاء لصالح المواطنين من أبناء هذه الدول، قال الخبير الاقتصادي ان عملية التوطين في دول التعاون مازالت مستمرة منذ الأزمة الاقتصادية العالمية الأخيرة، واستمدت الدعم خلال الربيع العربي.

توطين العمالة

وفي البلدان التي ترتفع فيها نسبة البطالة في أوساط العمالة الوطنية، فمن المنطقي رفع معدلات التوظيف، فضلا عن حاجة العديد من هذه البلدان للتنويع الاقتصادي بعيدا عن النفط، لكن قد يكون ثمة تضارب بين الضرورتين، لأن التنويع ببساطة يتطلب بناء المهارات وهو أمر يستغرق بعض الوقت.

ولكن مسألة اعداد المهاجرين الكبيرة تصبح غير ذات صلة بالنسبة لاقتصادات دول الخليج، حيث هناك 12 أو 13 أو 14 عاملا من أصل أجنبي مقابل كل بالغ من المواطنين، أو ما يعادل 95٪ من القوى العاملة في الإمارات وقطر على سبيل المثال. وبهذا المستوى من الاعتماد على العمالة الاجنبية، فإن تقييد توظيفهم لا يتفق مع رؤية النمو وتنويع الاقتصاد. وقال خبير البنك الدولي ان بعض التغييرات بدأت تحدث خلال أزمة كورونا، لكن الكثير من البيانات مازال غير متوافر، وسيكون الوضع هذه المرة أسوأ بكثير من أزمة عام 2008، لأن هذه الأزمة لا مثيل لها من قبل. فقد أثرت على الاقتصادات والأشخاص على جميع المستويات، الوطنية والإقليمية والمحلية، لكن الأزمة الحقيقية لا يمكن تقديرها الا بعد حصر آثار التراجع الاقتصادي الذي يحتاج ما بين 12 و24 شهرا المقبلة.

تراجع التحويلات

ولكن هناك القليل من الأخبار عن تدني تدفقات التحويلات في مايو الى باكستان مثلا بنسبة 32٪ من الإمارات على أساس سنوي و12٪ من السعودية، وفي حالة الفلبين كان هناك انخفاض بنسبة 39٪ في التحويلات من الكويت في مارس، و20٪ من الإمارات.

واعتقد أننا سنشهد انخفاضا أكثر أهمية في تدفقات التحويلات لشهر مايو من دول التعاون إلى بنغلاديش وباكستان والهند ونيبال، مشيرا الى أن تدفقات التحويلات كانت قوية للغاية قبل الأزمة وبلغت 83 مليار دولار في العام الماضي. وعزا ارتفاع قيمة التحويلات الى مساهمة الهنود الكبيرة في سلاسل القيمة والحصول على رواتب عالية.

تدهور المعيشة

وحول اعتقاده بأن الوظائف ذات الرواتب العالية ستتحول الى المواطنين في دول «التعاون» على نحو يعرض الهنود للخطر بشكل خاص، قال الخبير الدولي ان ذلك ممكن ولكن ليس في دول تعتمد على العمالة الوافدة نظرا لضآلة تعداد المواطنين وعدم توافر العدد الكافي منهم للحلول محل العمالة الاجنبية، وحتى في الدول الاكبر كالسعودية فإن الامر لن يكون سهلا، حيث تتميز العمالة الاجنبية بالرواتب الاقل والإنتاجية الاكبر.

وأضاف أن فيروس كورونا كان مدمرا للعمالة الأجنبية، حيث تدهورت الظروف المعيشية بالنسبة لهم في دول الخليج والعالم، وما زاد الطين بلة بالنسبة لهم ان الوباء افقد الكثير منهم وظائفهم مع تعذر العودة الى بلدانهم، ولا تحويل للأموال الى عائلاتهم. ويبدو للكثيرين في ظل الأزمة الاقتصادية انهم لن يعثروا على فرصة عمل قبل مضي سنوات سواء في الداخل أو الخارج.

العمالة المهاجرة

وعن تعداد العمالة المهاجرة، قال إنها تبلغ نحو مليار نسمة على مستوى العالم منهم 272 مليون عالميون، أما الباقي وقدرهم 760 مليون نسمة فهم مهاجرون في بلدانهم أو قاراتهم.

وقال إن تدفقات التحويلات العالمية بلغت العام الماضي 554 مليار دولار، وتجاوزت للمرة الاولى تدفقات الاستثمارات الاجنبية المباشرة للدول النامية التي بلغت 540 مليار دولار، دون احتساب التحويلات غير المسجلة كتلك التي تذهب الى ڤنزويلا.

ويتوقع ان تتراجع هذه التحويلات في عام 2020 بنسبة 20٪ أو حوالي 109 مليارات دولار لتصل الى 445 مليار دولار، في حين توقع ان تهبط تدفقات الاستثمارات الأجنبية بنسبة 37٪. وأشار الى انه لما كانت هذه التحويلات تتم من قبل الافراد فإن توقفها أو تقلصها يضر بالمليارات من البشر المستفيدين منها.